الوزارات والمؤسسات تلزم موظفيها بالتعاون مع موظفي "نزاهة"

ألزمت الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية بكافة فروعها المنشرة في مناطق ومحافظات المملكة ، جميع موظفيها ومنسوبيها بقبول اعتماد بطاقة تعريف وإثبات انتساب منسوبي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" وعدم إلزام موظفيها بإحضار ما سواها وتمكينهم من أداء مهامهم المكلفين بها ، وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق ونسخ منها.

جاء ذلك بعد شكاوى وملاحظات موظفي الهيئة ، من عدم تعاون الموظفين الحكوميين في حالة الجولات الميدانية التي تنفذ من قبلهم حيث يطلبوا منهم تقديم خطابات رسمية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطل أعمالهم مؤكدين «أنَّ كل ذلك يخالف المادة الخامسة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتحديداً (الفقرة الثالثة) التي نصت على جميع الجهات الحكومية المشمولة باختصاصات الهيئة تمكين منسوبيها من تأدية مهامهم وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق.

تنفيذ رعاية طبية منزلية لمعاقي مكة والمنطقة الشرقية

من أجل التخفيف من معاناة المعاقين والمعاقات عند مراجعتهم للمراكز الطبية لأخذ علاجهم أو القيام بالعلاج الطبيعي ، أكد توفيق الفخراني مدير مستشفى الظهران العام ، إطلاق فرق الطب المنزلي من المستشفى لخدمتهم مبيناً «أن تلك الفرق تقوم بزيارة المنازل وتغطي ٧ أحياء في الظهران والخبر وهي مكونة من أطباء وممرضين وممرضات وأخصائي علاج طبيعي وخدمة اجتماعية».

وفي سياق متصل بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية ، والجمعية الخيرية لرعاية المصابين بالأمراض المزمنة (شفاء) ، تنفيذ برنامج الرعاية المنزلية للمعاقين في مكة المكرمة الذي يتضمن تقديم خدمة التدخل التأهيلي المناسب من خلال الزيارة المنزلية ، والتشخيص الطبي للإعاقة ، والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي ، والرعاية النفسية وتعديل السلوك ، والرعاية التمريضية والعلاج الأسري ، والاجتماعي ، من جانبه قال عبد الصمد الصبحي مدير مركز التأهيل الشامل بالعاصمة المقدسة في تصريح له لـ"المدينة" «إنه تم توقيع اتفاقية لهذه الرعاية بين الوزارة والجمعية بهدف تقديم الخدمة التي تشمل الرعاية الصحية والوقاية والتأهيل للمعاقين من شديدي الإعاقة ومتوسطي الإعاقة في المملكة من خلال رعاية منزلية» وأضاف «إن الحالات المشمولة بالبرنامج هي الحالات الشديدة من فئة (٢٣أ) وهي الشلل الرباعي والإقعاد التام ، والتخلف العقلي الشديد مع شلل نصفي ، أو رباعي والحالات المتوسطة من فئة (٢٣ب) وهي ضعف رباعي ، وشلل ثلاثي وتخلف متوسط مع شلل نصفي والحالات البسيطة من فئة (٢٤أ) والتي تشمل الشلل النصفي الطولي أو السفلي والضعف الثلاثي أو الثنائي».

الجدير بالذكر أن البرنامج يستخدم نموذج إدارة الحالة العلمي المعروف دولياً باسم (Case Management) حيث يقوم بتعيين ضابط أو مدير لكل حالة تنظم للبرنامج يكون مسؤولاً خلالها عن تقديم الخطة الفردية المراد متابعتها.

برامج جديدة متنوعة لنزلاء السجون

أكد اللواء علي الحارثي مدير السجون في السعودية ، أن المديرية العامة للسجون ستنتهي من مشروع بناء أربع إصلاحيات جديدة خلال العام الحالي، حيث ستحتوي على كافة متطلبات النزلاء ، من سكن مريح ونشاطات ، وبرامج مختلفة سواء كانت تشغيلية ، أو تدريبية ، أو تعليمية أو رياضية ، وسيكون بمقدور النزلاء إقامة المسرحيات والأمسيات الشعرية والثقافية وممارسة الرياضة والزراعة وتربية الحيوانات.

جاء ذلك خلال تصريح له لـ "العربية نت " مؤكداً «أن كل إصلاحية ستحتوي على ٢٤ وحدة، وتستوعب الوحدة ٢٦٠ نزيلاً، وكل وحدة مستقلة بصالة طعام وصالة تشميس، والغرفة الواحدة تضم ٤ أشخاص ، كما سيسمح التصميم الجديد لتلك الإصلاحيات بتصنيف الجرائم حتى لا يتداخل أصحاب الجرائم المعتمدة مع الموقوفين في قضايا صغيرة.

وأضاف «إنَّ المديرية العامة للسجون ستغطي جميع مناطق المملكة بالإصلاحيات الجديدة، التي سيعلن عنها خلال الأشهر المقبلة، ويستغرق بناؤها ثلاثة أعوام».

خطوات جديدة ضمن مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء

أوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى ، قرب إطلاق وزارة العدل عدد من الخطوات الجديدة لتطوير مرفق القضاء السعودي ، التي من أهمها الترافع الإلكتروني بالضمانات الشرعية والنظامية ، لافتاً إلى أنَّ مادة المشروع متوفرة لدى الوزارة وتنتظر اعتماد التوقيع الالكتروني من الجهات المختصة، كما أوضح عن قرب صدور تنظيم مركز الصلح والتحكيم السعودي للتخفيف على القضاء.

وأضاف من خلال تصريح له لـ "الرياض" أن مشروع خادم الحرمين خطا خطوات حثيثة في المجال التقني فاختزل الزمان والمكان في القضاء والتوثيق، حيث يركز المشروع على محور التدريب والتوثيق والاسناد القضائي والاسناد التوثيقي وبقية منظومة العمل الإداري في القضايا والتوثيق ، ولفت وزير العدل إلى أن بطء التقاضي مشكلة تعاني منها جميع دول العالم دون استثناء، معتبراً أن المصالحة والتسوية وإنهاء القضايا بالود أمر يخفف عن القضاة فالجميع يخرج من الصلح والتوثيق راضون ، وشدد على أن القضاء في المملكة لا يمس النظام العام للدولة، مؤكداً أن النظام العام للدولة هو تحكيم الشريعة الإسلامية.